٤ – الحالة في موزامبيق

المداولات الأوّلية

في رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام [١]، أحال ممثل موزامبيق، نص إعلان مشترك وقّعه في روما في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ رئيس موزامبيق، ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (RENAMO)، فيما يتعلق بعملية السلام الجارية في موزامبيق. ووافق الطرفان في ذلك الإعلان، في جملة أمور، على قبول دور المجتمع الدولي، وبخاصة دور الأمم المتحدة، في رصد وضمان تنفيذ اتفاق السلام العام، ولا سيما وقف إطلاق النار والعملية الانتخابية.

وفي رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام [٢]، أحال ممثل موزامبيق رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس موزامبيق، تتضمن نص اتفاق السلام العام في موزامبيق الذي وقّعته في ذلك اليوم في روما حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو). وطلب رئيس موزامبيق في رسالته اشتراك الأمم المتحدة في رصد وكفالة تنفيذ اتفاق السلام العام، وتوفير المساعدة الفنية للانتخابات العامة ومراقبة هذه الانتخابات. وطلب أيضاً إلى الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بطلبه إيفاد فريق للأمم المتحدة إلى موزامبيق لمراقبة تنفيذ الاتفاق إلى حين الانتخابات العامة المقرر إجراؤها بعد انقضاء عام على التوقيع على الاتفاق. وطبقاً للبروتوكول الرابع، يُتوقع أن تبدأ الأمم المتحدة مهامها المتمثلة في التحقق ورصد وقف إطلاق النار عندما يبدأ نفاذ الاتفاق. وهو ما ينبغي أن يحدث في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. بيد أن الحكومة ترغب في أن تشهد إنشاء آلية المراقبة في الميدان في أقرب وقت ممكن.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً [٣]، وصف فيه حالة عملية السلام ولخص الملامح الرئيسية لاتفاق السلام العام، بما في ذلك الدور الذي اقترحته الأمم المتحدة من أجل رصد الاتفاق، ووضع الخطوط العريضة لخطط عمل فورية. وأشار إلى أن الاتفاق يوفر ما يلي: وقفاً لإطلاق النار يبدأ سريانه في اليوم الذي يدخل فيه الاتفاق نفسه حيز التنفيذ، في موعد غايته ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ فصل قوات الجانبين وتجميعها في مناطق تجميع مخصصة؛ تسريح وإعادة إدماج أفراد القوات الذين لم يخدموا في قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ الاتفاق؛ ويتوازى مع هذه الترتيبات العسكرية، تشكيل أحزاب سياسية جديدة واتخاذ الاستعدادات لانتخاب رئيس الجمهورية وجمعية تشريعية بحيث يتم ذلك في وقت واحد بعد سنة من بدء نفاذ الاتفاق؛ وتقديم مساعدة إنسانية. وقد طلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع ببعض المهام المحددة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، والانتخابات وتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تقلد رئاسة ثلاث لجان رئيسية وهي: لجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام العام ورصده، ولجنة مراقبة وقف إطلاق النار، ولجنة إعادة دمج الأفراد. وذكر الأمين العام أنه يعتزم، رهناً بموافقة مجلس الأمن، تعيين ممثل خاص مؤقت فوراً، يكون مسؤولاً بصورة شاملة عن أنشطة الأمم المتحدة دعماً للاتفاق، ولتنسيق الجهود الإنسانية وغيرها من جهود منظومة الأمم المتحدة في موزامبيق خلال تنفيذ الاتفاق. وسيقوم الممثل الخاص بمجرد تعيينه، بتقديم المساعدة إلى الطرفين من أجل وضع الآلية المشتركة التي سترأسها الأمم المتحدة، وإنجاز الصيغ والشروط المتعلقة بالترتيبات العسكرية. وسيتخذ الممثل الخاص أيضاً، كمسألة ذات أولوية، جميع الخطوات اللازمة لضمان وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع الأهالي المحتاجين للمساعدة الإنسانية في شتى أنحاء البلد. وأوصى الأمين العام كذلك بإيفاد فريق يصل إلى ٢٥ مراقباً عسكرياً إلى موزامبيق، في الأيام القليلة المقبلة، لتقديم الدعم إلى الممثل الخاص في المهام الأوّلية التي يضطلع بها [٤]. وسوف يطلب إلى الأخير تقديم تقرير مبكر يبني على أساسه الأمين العام توصيات يقدمها إلى المجلس لاستهلال عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لتنهض بالمهام المتوخاة من الأمم المتحدة في رصد ودعم تنفيذ اتفاق السلام العام.

المقرر المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٣): القرار ٧٨٢ (١٩٩٢)

في الجلسة ٣١٢٣ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. ووجّه الرئيس (فرنسا) اهتمام أعضاء المجلس إلى الرسالتين المشار إليهما أعلاه، المؤرختين ١٠ آب/أغسطس و٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ والموجهتين إلى الأمين العام من ممثل موزامبيق، وإلى مشروع القرار الذي أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٥]. كما وجّه اهتمامهم أيضاً إلى تعديلين أُدخلا على مشروع القرار في صيغته المؤقتة.

ورحّب ممثل موزامبيق بمبادرة المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار الذي سيوافق فيه المجلس، في جملة أمور، على قيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص مؤقت لموزامبيق، وإيفاد أول فريق من المراقبين العسكريين إلى بلده. وقال إن هذا يؤذن ببداية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام العام. وأضاف أن تلك هي مجرد خطوة أولى، ولكنها خطوة هامة جداً؛ ذلك أن فلسفة وسلامة الاتفاق تعتمدان على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وأبلغ المجلس بأن الجمعية الوطنية في بلده وافقت بالإجماع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على قانون يقر الاتفاق، الذي سيبدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقال إن الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي سيبدأ سريانه في نفس اليوم، يعتمد إلى حد كبير على عمل اللجان الثلاث التي ترأسها الأمم المتحدة وعلى الوجود الكافي والنشيط لمراقبي الأمم المتحدة في الميدان. وأعرب عن اعتقاده

---

[١] S/24406.

[٢] S/24635 وCorr.1.

[٣] S/24642.

[٤] المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

[٥] S/24650.

بأن مجلس الأمن سيواصل العمل بهمة لكي يضمن إيفاد العناصر الرئيسية في العملية على نحو عاجل [٦].

وبعدئذ طرح للتصويت مشروع القرار بصيغته المؤقتة المعدّلة شفوياً واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٨٢ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتوقيع اتفاق سلام عام في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في روما بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)،

وإذ يرى أن توقيع هذا الاتفاق يشكّل مساهمة هامة في استعادة السلام والأمن في المنطقة،

وإذ يحيط علماً بالإعلان المشترك الموقّع في روما في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ من رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، والذي يقبل فيه الطرفان مشاركة الأمم المتحدة في التحقق من تنفيذ اتفاق السلام ومراقبته،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبطلب رئيس موزامبيق،

١ - يوافق على قيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص مؤقت لموزامبيق، وعلى إيفاد فريق إلى موزامبيق يتكون من خمسة وعشرين مراقباً عسكرياً على الأكثر وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٢ - يتطلع باهتمام إلى تقرير الأمين العام عن إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بما في ذلك على وجه الخصوص تقديرات مفصّلة لتكاليف هذه العملية؛

٣ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٥): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس المجلس [٧]، أبلغ الأمين العام المجلس أنه، عملاً بالقرار ٧٨٢ (١٩٩٢)، قام بتعيين ممثل خاص مؤقت لموزامبيق توجه إلى مابوتو مع فريق من المراقبين العسكريين لمساعدة الطرفين على إنشاء آلية مشتركة تترأسها الأمم المتحدة، من أجل وضع طرائق وشروط الترتيبات العسكرية في صيغتها النهائية، والاضطلاع بالمهام الأوّلية الأخرى. وأشار إلى أنه ولئن كانت الأمم المتحدة قد أنشأت لها وجوداً رمزياً في موزامبيق، فإن حالات التأخير في إنشاء الآلية المتفق عليها وفي الانتهاء من وضع طرائق وقف إطلاق النار حدت بشدة من قدرة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق على الاضطلاع بالمهام المتوخاة للأمم المتحدة في الاتفاق العام للسلام. ووجّه الأمين العام الاهتمام إلى التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار من الجانبين، وبعضها خطير جداً، واصفا الحالة الراهنة في موزامبيق بأنها ''حرجة''، وأشار إلى أن المجلس قد يرغب في النظر في توجيه نداء إلى جميع المعنيين من أجل العمل معاً بصورة فعّالة لبدء تنفيذ اتفاق السلام.

وفي الجلسة ٣١٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

[٦] S/PV.3123، الصفحتان ٧ و٨.

[٧] عُمّمت الرسالة في المجلس، ولكنها لم تصدر كوثيقة من وثائق المجلس (انظر: S/PV.3125، الصفحة ٢).

وذكر الرئيس (فرنسا) أنه عقب مشاورات مع أعضاء المجلس، فقد فوّضه المجلس بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [٨]:

أحاط مجلس الأمن علماً بالرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام بشأن الحالة في موزامبيق. ويعرب المجلس عن امتنانه للأمين العام ولممثله الخاص المؤقت لموزامبيق لجهودهما الرامية لضمان أن تساهم الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق العام للسلام في موزامبيق وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

وما زال المجلس يشعر ببالغ القلق إزاء المعلومات التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار في مناطق عديدة في موزامبيق. ويطلب المجلس أيضاً إلى الأطراف أن توقف فوراً تلك الانتهاكات وأن تحترم بدقة وقف إطلاق النار وجميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق. ويطلب المجلس أيضاً الأطراف أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الممثل الخاص المؤقت للأمين العام، وأن تتخذ بوجه خاص جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة في موزامبيق.

ويهم المجلس تكرار تأكيد التزامه الوطيد بالعمل في سبيل إحلال سلام دائم في موزامبيق. وفي هذا الصدد، فإنه يحث الأطراف على أن تحترم وقف إطلاق النار احتراماً تاماً، وهو أمر ضروري للإسراع في إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ووزعها بنجاح.

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤٩): القرار ٧٩٧ (١٩٩٢)

في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٨٢ (١٩٩٢) قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بيّن فيه توصياته بشأن إنشاء ووزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق [٩]. واقترح أن تشمل ولاية البعثة عنصراً سياسياً وعنصراً عسكرياً وعنصراً انتخابياً وعنصراً إنسانياً، يتم إدماجها بالخطة التنفيذية. وأوصى أيضاً بوجود عنصر من شرطة الأمم المتحدة لرصد حياد الشرطة الموزامبيقية رغم عدم النص على دور من هذا القبيل في اتفاق السلام. وقال إنه يعتزم أن يطلب من ممثله الخاص المؤقت إعادة مفاتحة الأطراف في هذه المسألة ومحاولة الحصول على موافقتهم. وقال إنه فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية المقرر عقدهما بعد سنة من تاريخ توقيع الاتفاق، فإنه يعتقد أن من الأهمية بمكان عدم إجراء الانتخابات حتى يتم تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق تنفيذاً كاملاً. بيد أنه شدّد على ألّا تطول عملية السلام إلى أجل غير مسمى. ولذا، طلب من ممثله الخاص المؤقت أن يعطي الأولوية القصوى لتنفيذ وقف إطلاق النار، وإعادة التجميع، ونزع السلاح، وتسريح الجنود، وتشكيل القوات المسلحة الجديدة في الوقت المحدد [١٠]. وفي الختام شدّد على ضخامة وصعوبة المهمة التي طُلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بها. ذلك أن تحقيق مهام من قبيل إعادة التجميع ونزع السلاح وتسريح القوات من الجانبين وتشكيل قوات مسلحة جديدة وإعادة توطين ما يتراوح بين ٥ إلى ٦ ملايين من اللاجئين والمشردين، وتقديم الإغاثة الإنسانية في شتى أنحاء البلد، وتنظيم وإجراء انتخابات في عام واحد (انقضى منه بالفعل شهر ونصف الشهر) كلها أمور سوف تقتضي

[٨] S/24719.

[٩] S/24892 وCorr.1، انظر أيضاً: الوثيقة S/24892/Add.1 المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

[١٠] المرجع نفسه، الفقرة ٣٠.

بذل جهد ضخم كما تقتضي التعاون بين الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، والمجتمع الدولي، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد [١١]. وبناءً عليه أوصى الأمين العام بتوفير ''موارد ضخمة للغاية'' لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، لا سيما فيما يتعلق بالجانب العسكري: فما لم تخضع الحالة العسكرية في البلد للسيطرة التامة، فلن يمكن أن تتهيأ في موزامبيق الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ناجحة. بيد أنه شدّد على أن اتفاق السلام العام لن يُنفذ ما لم تعقد الأطراف الموزامبيقية العزم على بذل جهد للوفاء بالتزاماتها؛ كما أن جهود الأمم المتحدة لا يمكن إلّا أن تكون داعمة لجهود الأطراف الموزامبيقية. واستناداً إلى ما سبق، أوصى الأمين العام بأن يوافق المجلس على إنشاء ووزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق على النحو المبين في تقريره.

وفي الجلسة ٣١٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل موزامبيق، بناءً على طلبه، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. ووجّه الرئيس (الهند) انتباه أعضاء المجلس إلى مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام [١٢] من ممثل السنغال، يحيل بها البيان الصادر عن رئيس السنغال بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي يرحب بالتوقيع على اتفاق السلام العام في موزامبيق، ويؤيد الجهود المبذولة من أجل المصالحة الوطنية في ذلك البلد. كما وجّه رئيس المجلس الانتباه أيضاً إلى مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٣].

وقال ممثل موزامبيق إن تقرير الأمين العام يشكّل معلماً هاماً في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في بلده. وكرر الإعراب عن استعداد حكومته للوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاق السلام، كما كرر استعدادها للتعاون التام في تنفيذ القرارات التي قد يتخذها المجلس في تلك الجلسة بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وأكد أن وجود الأمم المتحدة في موزامبيق سيكون حاسماً ليس لمنع نشوء أوضاع دقيقة في الميدان فحسب، ولكن أيضاً للمساعدة فيما يتعلق بالتحديات المتزايدة التي تواجهها موزامبيق من قبيل: تعزيز وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين، وإعادة إدماج الأفراد المسرحين، والعملية الانتخابية. وأشار إلى ما تم مؤخراً من إنشاء اللجان التي نص عليها الاتفاق والتي أدى إنشاؤها إلى تهيئة الظروف الدنيا اللازمة لتنفيذ الاتفاق على نحو صحيح. وأكد أهمية أنشطة بناء السلام ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة الغوثية الإنسانية، من أجل نجاح العملية. وقال إنه فيما يتصل بإمكانية رصد أنشطة الشرطة، فإنه على ثقة من أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ستفي بولايتها بما يتمشى مع الاتفاق، الذي ينص على إنشاء لجنة لشؤون الشرطة الوطنية تكون مسؤولة أمام لجنة الإشراف والرصد [١٤].

وتكلم ممثل زمبابوي قبل التصويت، فقال إنه بالرغم من العبء المتزايد لعمليات حفظ السلام، فإن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم في الوقت المناسب وبصورة كافية إلى موزامبيق لمساعدة ذلك البلد على تعزيز السلام وإعادة البناء فيه. وأضاف أن حكومة بلده تثق بأن كلاً من حكومة موزامبيق ورينامو تتحليان بالإرادة السياسية والتصميم لضمان تنفيذ اتفاق السلام الذي وقّع في روما برمته، وهذا من شأنه ألّا يضمن السلام والرخاء لموزامبيق فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها [١٥].

واعتبر ممثل الرأس الأخضر أن وجود الأمم المتحدة في موزامبيق له قيمة كبيرة وفعالية جوهرية لنجاح العملية. ولذا أعرب عن تشجيعه للأطراف المعنية على تقديم دعمها الكامل لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وناشد البلدان القادرة على المساهمة في جهود الأمم المتحدة أن تفعل ذلك طوعياً [١٦].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن حكومته تؤيد بقوة مشروع القرار. وأضاف أنه يسجل فهم حكومته للطريقة التي ستسير بها الأمور وفقاً لمشروع القرار. فأولاً، تتوقع الولايات المتحدة إرسال قوات حفظ السلام إلى موزامبيق على مراحل، مما سيؤدي إلى عملية فعّالة واقتصادية. وثانياً، تأمل في أن التقارير التي سيرفعها الأمين العام بصورة منتظمة إلى مجلس الأمن، حسبما تشير إليه الفقرة ٢ من منطوق النص، ستقدم مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. وأضاف أن الولايات المتحدة تفخر بأنها قامت بدور في المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاق السلام، وستواصل الاشتراك في عملية السلام من خلال المشاركة النشطة في مختلف اللجان المنشأة بموجب الاتفاق والتي ترأسها الأمم المتحدة. وأضاف أن بلده سيشترك مع المانحين الآخرين في تقديم الموارد اللازمة للمرحلة الانتقالية إلى السلام في موزامبيق [١٧].

وقال ممثل فرنسا إن حكومته ترحب بكون موزامبيق قد سلكت، أخيراً، طريق السلام والمصالحة الوطنية، مما سيسهم في تحقيق الاستقرار في الجنوب الأفريقي. وأضاف أن حكومته تعتقد أنه ينبغي أن تستجيب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بصورة مؤاتية لطلب الأطراف تقديم المساعدة، على غرار ما فعلته في حالات أخرى. ومضى قائلاً إن المجلس، باعتماده مشروع القرار، سيلتزم مرة أخرى بتوفير موارد كبيرة – بشرية ومادية معاً – للمساعدة على تنفيذ عملية السلام. ولن يكون هذا الجهد مفيداً ومثمراً إلّا إذا استطاعت الأمم المتحدة أن تعتمد على الامتثال التام من جانب الطرفين لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق السلام، ولا سيما وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد تشارك فرنسا في النداء الوارد في الفقرة ٤ من القرار بأن احترام الطرفين لالتزاماتهما احتراماً كاملاً يشكّل شرطاً ضرورياً لوفاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بولايتها [١٨].

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أيضاً أهمية تعاون الطرفين تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص المؤقت للأمين العام ومع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، واحترام وقف إطلاق النار وجميع الالتزامات التي أخذاها على عاتقهما بموجب اتفاق السلام احتراماً دقيقاً. وأكد أيضاً أهمية التوصل بسرعة إلى اتفاق بين الأمين العام والطرفين على تحديد تاريخ واضح لإجراء الانتخابات، وعلى

---

[١١] المرجع نفسه، الفقرة ٥١.

[١٢] S/24760.

[١٣] S/24941.

[١٤] S/PV.3149، الصفحات ٣ – ٨.

[١٥] المرجع نفسه، الصفحات ١٠ – ١٢.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

[١٧] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ١٦.

[١٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ – ١٨.

جدول زمني للاضطلاع بالتدابير المنصوص عليها بموجب اتفاق السلام. وأضاف أن هناك حاجة إلى خفض تكاليف عملية الأمم المتحدة، لكن ليس على حساب فعاليتها [١٩].

وبعدئذ طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٩٧ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ يشير أيضاً إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24719)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وإذ يشدّد على الأهمية التي يوليها لاتفاق السلام العام لموزامبيق ولوفاء الأطراف، بحسن نية، بالالتزامات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالجهود التي بذلتها حتى الآن حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) للحفاظ على وقف إطلاق النار، وإذ يعرب عن قلقه إزاء التأخير في بدء بعض المهام الرئيسية الناشئة عن اتفاق السلام العام،

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص مؤقت لموزامبيق يكون مسؤولاً بصفة عامة عن أنشطة الأمم المتحدة الداعمة لاتفاق السلام العام لموزامبيق، فضلاً عن إيفاد فريق من ٢٥ مراقباً عسكرياً إلى موزامبيق، حسبما ووفق عليه بالقرار ٧٨٢ (١٩٩٢)،

وإذ ينوه باعتزام الأمين العام مراقبة النفقات بعناية، في هذه العملية كما في غيرها من عمليات حفظ السلام، خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلام،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وعلى التوصيات الواردة فيه؛

٢ - يقرر أن ينشئ عملية للأمم المتحدة في موزامبيق حسب اقتراح الأمين العام وبما يتمشى مع اتفاق السلام العام لموزامبيق، ويطلب إلى الأمين العام أن يسعى، لدى تخطيط وتنفيذ وزع العملية، إلى تحقيق وفورات عن طريق جملة أمور منها، الوزع على مراحل، وأن يقدم تقارير بانتظام بشأن ما يجري تحقيقه في هذا الصدد؛

٣ - يقرر كذلك أن يكون إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة تمتد حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بغية إنجاز الأهداف المبينة في تقرير الأمين العام؛

٤ - يطلب إلى حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية التعاون تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص المؤقت للأمين العام ومع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق واحترام وقف إطلاق النار وجميع الالتزامات التي أخذتاها على عاتقهما بموجب الاتفاق احتراماً دقيقاً، ويشدّد على أن الاحترام التام لهذه الالتزامات يشكّل شرطاً ضرورياً لوفاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بولايتها؛

٥ - يطالب جميع الأطراف والجهات المعنية الأخرى في موزامبيق باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وسائر الأفراد الذين سيجري وزعهم عملاً بهذا القرار والقرارات السابقة؛

٦ - يؤيد النهج الوارد في الفقرتين ٣٠ و٥١ من تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالجدول الزمني للعملية الانتخابية، ويدعو الأمين العام إلى إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف بشأن التوقيت الدقيق للانتخابات الرئاسية والتشريعية وللأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات، وبشأن وضع جدول زمني دقيق لتنفيذ الجوانب الرئيسية الأخرى للاتفاق، وإلى موافاة المجلس بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بأي حال ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣؛

٧ - يطلب إلى حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية الانتهاء، في أقرب وقت ممكن، وبالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص المؤقت، من الأعمال التحضيرية التنظيمية واللوجستية لعملية تسريح القوات؛

٨ - يشجع الدول الأعضاء على الاستجابة بطريقة مؤاتية لطلبات الأمين العام التي تدعوها إلى المساهمة بالأفراد والمعدات في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٩ - يشجع كذلك الدول الأعضاء على الإسهام طواعية في أنشطة الأمم المتحدة الداعمة لاتفاق السلام العام لموزامبيق، ويطلب إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقديم المساعدة والدعم المناسبين لتنفيذ المهام الرئيسية الناشئة عن الاتفاق؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات وتقديم تقرير آخر إلى المجلس بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣؛

١١ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر النشط.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و١٩.

٥ - الحالة في ناميبيا

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٤٢): القراران ٦٢٨ (١٩٨٩) و٦٢٩ (١٩٨٩)

في الجلسة ٢٨٢٤ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''الحالة في ناميبيا''.

ووجّه الرئيس (ماليزيا) انتباه أعضاء المجلس إلى ثلاث وثائق وهي: (أ) مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة [١]، يحيل بها نص بروتوكول برازافيل، الذي وقّعه ممثلو أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨؛ والذي اتفقت فيه أطراف البروتوكول، في جملة أمور، على تحديد تاريخ ١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ كموعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)؛ (ب) مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، من ممثل كوبا [٢]، يحيل بها نص الاتفاق الثنائي بين أنغولا وكوبا الموقّع في ذلك اليوم؛ وقد اتفق الطرفان على إعادة وزع القوات الكوبية وانسحابها المرحلي والكامل من أنغولا، وفقاً لجدول زمني مرفق بالاتفاق، على أن يتم الانسحاب الكامل في ١ تموز/يوليه ١٩٩١؛ وطلب الطرفان من مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، القيام بالتحقق

[١] S/20325.

[٢] S/20345.

وإعادة الوزع والانسحاب؛ (ج) مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة [٣]، يحيل بها نص الاتفاق الثلاثي الذي وقّعته أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا في نفس اليوم، والذي وافقت فيه الأطراف، في جملة أمور، على أن تطلب من الأمين العام أن يلتمس من مجلس الأمن تخويله سلطة البدء في تنفيذ قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨)، اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

ووجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى مشروعي قرارين أُعدا أثناء مشاورات المجلس السابقة [٤]، وأشار إلى إدخال تغيير في ترتيب الفقرات في مشروع القرار الثاني.

وبعدئذ، طُرح مشروع القرار الأول للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٢٨ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٢٦ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ يحيط علماً بالاتفاق الثلاثي الذي وقّعته جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا وجمهورية جنوب أفريقيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالاتفاق الثنائي المعقود بين جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا، الموقّع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ يؤكد أهمية هذين الاتفاقين في تعزيز السلام والأمن الدوليين،

١ - يرحب بتوقيع الاتفاق الثلاثي المعقود بين جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا وجمهورية جنوب أفريقيا من جهة، وبالاتفاق الثنائي المعقود بين جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا من جهة أخرى؛

٢ - يعرب عن تأييده التام لهذين الاتفاقين ويقرر أن يتابع عن كثب لهذا الغرض التطورات المتصلة بتنفيذهما؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية، وكذلك جميع الدول الأعضاء، أن تتعاون على تنفيذ هذين الاتفاقين؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم كامل بتنفيذ هذا القرار.

وبعدئذ طرح مشروع القرار الثاني [٥] للتصويت بصيغته المنقحة شفوياً، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٢٩ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ذات الصلة، ولا سيما قراريه ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ و٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨،

وإذ يشير إلى قراره ٦٢٨ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩،

وإذ يلاحظ اتفاق أطراف بروتوكول برازافيل على توصية الأمين العام بتحديد ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ كموعد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)،

وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عملية صنع السلام في أفريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما حدث منذ عام ١٩٧٨ من زيادة في عدد قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية وإنشاء قوة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية، وإذ يؤكد ضرورة تأمين الظروف اللازمة لكي يتمكن الشعب الناميبي من المشاركة في انتخابات حرة عادلة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ أيضاً أن هذه التطورات تجعل من المناسب إعادة النظر في الاحتياجات اللازمة لكي يتمكن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من أن ينفذ بفعالية ولايته التي تتضمن في جملة أمور، إبقاء الحدود تحت المراقبة ومنع التسلل ومنع التخويف وتأمين عودة اللاجئين بسلامة ومشاركتهم في عملية الانتخابات،

وإذ يشير إلى موافقة مجلس الأمن على بيان الأمين العام [٦] إلى المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧،

وإذ يؤكد تصميمه على ضمان تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة عادلة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة، وفقاً للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨،

وإذ يؤكد من جديد المسؤولية القانونية للأمم المتحدة عن ناميبيا،

١ - يقرر أن يكون ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ اليوم الذي يبدأ فيه تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ الترتيبات اللازمة لوقف رسمي لإطلاق النار بين المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا وجنوب أفريقيا؛

٣ - يطلب إلى جنوب أفريقيا أن تخفض فوراً وبصورة كبيرة قوات الشرطة الموجودة في ناميبيا بهدف تحقيق توازن معقول بين هذه القوات وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لكفالة قيام الفريق بعملية الرصد بفعالية؛

٤ - يؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق جميع المعنيين بالتعاون لكفالة تنفيذ خطة التسوية دون تحيز وفقاً للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم في أقرب وقت ممكن بإعداد تقرير يقدمه إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، يأخذ فيه بعين الاعتبار جميع التطورات ذات الصلة التي حدثت منذ اعتماده؛

٦ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم، في إعداده لتقريره، بإعادة النظر في الاحتياجات اللازمة لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لكي يحدد، كل ما أمكن، التدابير الممكنة لتخفيض التكاليف دون المساس بقدرته على تنفيذ ولايته تنفيذاً تاماً حسبما حددت في عام ١٩٧٨، أي تأمين استقلال مبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة عادلة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة أن تنظر، بالتنسيق مع الأمين العام، في الكيفية التي يمكنها بها أن تقدم مساعدات اقتصادية ومالية إلى الشعب الناميبي، في خلال فترة الانتقال وبعد الاستقلال على حد سواء.

المقرر المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٤٨): القرار ٦٣٢ (١٩٨٩)

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عملاً بالقرار ٦٢٩ (١٩٨٩) بشأن مسألة ناميبيا [٧]، يتضمن توصياته بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩، والاحتياجات اللازمة لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال. وأشار إلى أن المجلس وافق في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، على الترتيبات التي وضعها سلفه [٨] من أجل تنفيذ اقتراح تسوية الحالة في ناميبيا الذي قدّمه الأعضاء الغربيون الخمسة في

---

[٣] S/20346.

[٤] S/20399 وS/20400.

[٥] S/20400.

[٦] S/12869.

[٧] S/20412.

[٨] انظر تقرير الأمين المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٨ (S/12827) مع بيانه التوضيحي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (S/12869).

مجلس الأمن في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨ ”مجموعة الاتصال الغربية“ [٩]. وقد تم التفاوض بصورة موسّعة مع جميع الأطراف المعنية بشأن اقتراح التسوية وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذه. وقد لاحظ الأمين العام أن خطة الأمم المتحدة لناميبيا تشمل اتفاقات وتفاهمات توصل إليها الأطراف منذ اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، ولا تزال ملزمة للأطراف. ولفت الانتباه في هذا الصدد، إلى ما يلي: (أ) اتفاق عام ١٩٨٢ بشأن رصد قواعد المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) في أنغولا وزامبيا من جانب فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال؛ (ب) تفاهمات غير رسمية تم التوصل إليها عام ١٩٨٢ بشأن مسألة حياد مجموعة الاتصال الغربية، ودول خط المواجهة، ونيجيريا وسوابو؛ والالتزامات المقابلة من جانب حكومة جنوب أفريقيا لضمان عقد انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا؛ (ج) نص المبادئ المتعلقة بجمعية تأسيسية ودستور ناميبيا المستقلة الذي أحيل إلى الأمين العام في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢؛ و(د) اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن نظام التمثيل التناسبي لغرض عقد الانتخابات.

وفيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، سيتألف الجناح المدني بموجب الخطة الحالية، من عنصرين: عنصر انتخابي وراصدين من الشرطة. ويبلغ الإنفاق على الجناح العسكري أكثر من ٧٥ في المائة من نفقات البعثة. ويرى الأمين العام أن كثيراً من المهام التي كانت متوخاة للبعثة أصلاً عام ١٩٧٨، لا تزال مطلوبة، بيد أن عدداً منها يمكن أن يؤديه المراقبون العسكريون بدلاً من القوات المسلحة. وأوضح الأمين العام في معرض الإشارة إلى الفقرة ٢٥ من تقرير سلفه المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٨ [١٠]، أنه وفقاً لممارسات الأمم المتحدة المعيارية في مجال حفظ السلام، لن يحمل المراقبون العسكريون الذين سيتم وزعهم مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أية أسلحة.

وفيما يتعلق بحجم العنصر العسكري الذي سيتم وزعه، لاحظ الأمين العام أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حث ممثلو الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على إعادة النظر في ذلك، على ضوء التطورات الإيجابية في عمليات السلام في جنوب غرب أفريقيا. وأبدوا اقتناعهم بأن فريق الأمم المتحدة في فترة الانتقال يستطيع القيام بمهمته الرئيسية – وهي ضمان عقد انتخابات حرة ونزيهة – بطريقة اقتصادية أكبر جداً. ومن ناحية أخرى أصر ممثلو عدد من بلدان عدم الانحياز، ودول خط المواجهة، ونيجيريا، والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو)، على أنه بالرغم من أي شيء، ثمة حاجة إلى زيادة العنصر العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، لتمكينه من أداء مهامه. وعقب اعتماد القرار ٦٢٩ (١٩٨٩)، سعى الأمين العام إلى التوفيق بين هذه الآراء المتعارضة. وقد أخذ في الاعتبار عند وضعه لمفهوم العمليات، عوامل من قبيل الحاجة القصوى إلى أن يكون فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال متمتعاً بالقدرة، وأن يراه الناس قادراً على كفالة التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، بما في ذلك قبل كل شيء، تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بعقد انتخابات حرة ونزيهة؛ والتأكيدات التي تلقاها من البلدان المجاورة، بما فيها جنوب أفريقيا، عن تعاونها الكامل؛ والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس من أن التقدم المحرز في عملية السلام الناميبية قد قلل الحاجة إلى مراقبة الحدود، ومنع التسلل منه؛ وإمكانية إسناد بعض المهام التي كانت تقتصر في السابق على المشاة، إلى المراقبين العسكريين. وطبقاً لمفهوم العمليات المقترح، سيقوم قائد القوة بالتركيز على المهام التالية: رصد وتفكيك قوات المواطنين، ووحدات المغاوير والقوات الإثنية، بما في ذلك القوة الإقليمية لأفريقيا الجنوبية الغربية وقوة دفاع جنوب أفريقيا التي تقوم بالرصد في ناميبيا، فضلاً عن قوات المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) في البلدان المجاورة، والإشراف على المنشآت وتأمينها في منطقة الحدود الشمالية. وسيظل قوام الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ٥٠٠ ٧ فرد. بيد أن الأمين العام أوصى بوزع أوّلي يتكون من ٦٥٠ ٤ فرداً، يشكّلون ثلاث كتائب مشاة موسّعة، و٣٠٠ مراقب عسكري، والعناصر اللوجستية المناسبة وموظفي المقر. وستبلغ التكلفة المقدرة للجناحين المدني والعسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال زهاء ٤١٦ مليون دولار، مع استبعاد تكلفة عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إعادة الناميبيين الذين كانوا في المنفى، وسيعلن بشأنهم عن نداء مستقل. وأكد الأمين العام أنه إذا قرّر مجلس الأمن المضي قدماً على أساس ما اقترح على هذا النحو، فإنه سيبذل قصارى جهده، حتى يتم إنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ويبدأ ممارسة مهامه في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار الذي توخاه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، لاحظ الأمين العام أن كلاً من جنوب أفريقيا والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) قد اتفقتا على وقف أعمال القتال بصورة فعلية، اعتباراً من ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، على نحو ما نص عليه بروتوكول جنيف المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨. وقد اعتزم أن يرسل رسالتين متطابقتين إلى كلا الطرفين يقترح فيهما تاريخاً محدداً وساعة محددة لبدء وقف إطلاق النار الرسمي. وخلص إلى التأكيد على أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أسند إليه طائفة واسعة من المسؤوليات تتعلق بالإشراف على عقد انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا. وقال إن التنفيذ الناجح لذلك القرار يعتمد على تعاون جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن تعاون المجتمع الدولي برمته.

وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن بياناً إيضاحياً [١١] تناول فيه بعض مظاهر القلق التي أثيرت من جانب مختلف الأطراف بشأن بعض التوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير. ففيما يتعلق بوزع الجناح العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، أكد أن ذلك سيظل قيد الاستعراض المستمر وأنه سيبلغ مجلس الأمن إذا تطلبت الحالة وزع أفراد عسكريين إضافيين إلى ناميبيا. وأضاف أنه تلقّى تأكيدات من جميع أعضاء مجلس الأمن بأنهم سيقدمون له التعاون على أكمل وجه، وسوف يستجيبون على وجه السرعة لأية حاجة لأفراد عسكريين إضافيين قد يوجد مبرر لهم لبلوغ الحد الأعلى المأذون به وهو ٥٠٠ ٧ جندي [١٢]. وفيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، ذكر الأمين العام أنه في أعقاب البيانات التي قدمها إليه عدد من الوفود، قرّر أن يضع استثناءً للممارسة العادية المتبعة في عمليات صيانة السلام؛ فقد منح قائد قوة الفريق حرية التصرف بالإذن للمراقبين العسكريين بأن يحملوا أسلحة ذات طابع دفاعي، كيفما وحينما يكون ذلك ضرورياً. وأعرب عن الأمل في أن يستطيع مجلس الأمن بعد تلك الإيضاحات، أن ينتقل لاعتماد تقريره، ويقرر

[٩] S/12636.

[١٠] S/12827.

[١١] S/20457.

[١٢] المرجع نفسه، الفقرة ٥.

بصورة نهائية تمركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ [١٣].

وفي الجلسة ٢٨٤٨ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير وبيانه الإيضاحي المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩. ووجّه الرئيس (نيبال) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع القرار الذي أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٤].

وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٣٢ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته المتصلة بالموضوع، ولا سيما القرارات ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ و٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وأيضاً ٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن خطة الأمم المتحدة الواردة في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زالت تشكّل الأساس الوحيد المقبول دولياً للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا،

وإذ يؤكد مقرره الوارد في الفقرة ١ من القرار ٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأن يكون ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ هو تاريخ البدء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)،

وقد نظر في التقرير المقدّم من الأمين العام وفي بيانه الإيضاحي المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩،

وإذ يأخذ في اعتباره التأكيدات التي قدّمها إلى الأمين العام أعضاء المجلس كافة، على نحو ما ورد في الفقرة ٥ من بيانه الإيضاحي،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا لحين الاستقلال،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام وبيانه الإيضاحي لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا؛

٢ - يقرر تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والنهائية لكي تكفل في ناميبيا الظروف التي تتيح لشعب ناميبيا الاشتراك، بحرية ودون خوف، في العملية الانتخابية تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى تحقيق استقلال الإقليم في وقت مبكر؛

٣ - يعرب عن تأييده الكامل للأمين العام وتعاونه التام معه في الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليه مجلس الأمن بموجب قراره ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٤ - يطلب من جميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها تجاه خطة الأمم المتحدة وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على اطّلاع كامل بشأن تنفيذ هذا القرار.

وتكلم الرئيس، بعد التصويت، فأكد الأهمية التاريخية للاجتماع وأهمية القرار الذي اتخذ تواً. وأشار إلى أنه منذ عام ١٩٦٦ اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولية قانونية تجاه ناميبيا. وأضاف أن القرار التاريخي الذي اتخذه المجلس بعمل على تحريك عملية انتقال ناميبيا إلى الاستقلال عن طريق إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها، وأن الاتفاق على اعتماد هذا القرار بالإجماع ودون مناقشة يؤكد التزام مجلس الأمن بتحقيق استقلال ناميبيا مبكراً واستعداده للتعاون مع الأمين العام في تنفيذ ولايته بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ويسجل هذا القرار الخطوة الرئيسية الأخيرة نحو إنهاء الاستعمار. واختتم الرئيس كلمته بالتأكيد على نقطة كررها الأمين العام مراراً وهي أن من الضروري أن يبدي الجميع تعاونهم الكامل معه ومع ممثله الخاص في تنفيذ ولايته من أجل تمكين ناميبيا من أخذ مكانها الصحيح في مجتمع الدول المستقلة [١٥].

المقرر المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٨٢): القرار ٦٤٠ (١٩٨٩)

في رسالتين منفصلتين مؤرختين ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن [١٦]، طلب ممثل غانا، بصفته رئيس مجموعة الدول الأفريقية، وممثل زمبابوي، بصفته رئيس مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الوضع المتدهور في ناميبيا وعدم امتثال جنوب أفريقيا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

وفي الجلسة ٢٨٧٦، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩، وضع المجلس الرسالتين على جدول أعماله ونظر في البند في جلساته من ٢٨٧٦ إلى ٢٨٨٢ المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩.

وخلال المداولات، دعا المجلس الممثلين التالين، بناءً على طلبهم، إلى الاشتراك، دون تصويت، في مناقشة البند: في الجلسة ٢٨٧٦، دعا المجلس ممثلي أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا والكاميرون وكوبا ومالي ومصر ونيجيريا؛ وفي الجلسة ٢٨٧٧ دعا المجلس ممثلي إندونيسيا وبوروندي وغواتيمالا والهند؛ وفي الجلسة ٢٨٧٨، دعا المجلس ممثلي أوغندا وباكستان وبنغلاديش ونيكاراغوا؛ وفي الجلسة ٢٨٧٩، دعا المجلس ممثلي جمهورية ألمانيا الاتحادية والجماهيرية العربية الليبية والكونغو وموريتانيا؛ وفي الجلسة ٢٨٨٠، دعا المجلس ممثلي أفغانستان وزمبابوي.

وفي الجلسة ٢٨٧٦ وجّه الرئيس (الجزائر) انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل زمبابوي [١٧]، يحيل بها البيان الختامي الذي أصدره في نفس التاريخ مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحالة في ناميبيا؛ ورسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب أفريقيا [١٨]، يحيل بها بياناً بنفس التاريخ أصدره الحاكم الإداري العام لناميبيا.

---

[١٣] انظر أيضاً: الوثيقة S/20412/Add.1، المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩، التي أحال بها الأمين العام إلى المجلس نص الاتفاق الموقّع في نيويورك في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ بين الأمم المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا، بشأن مركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال؛ وS/20412/Add.2، المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩، التي أشار فيها إلى أنه اقترح في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى جنوب أفريقيا وسوابو في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩، أن يبدأ وقف إطلاق النار الرسمي في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩، وقد وافق كلا الجانبين على الاقتراح.

[١٤] S/20466.

[١٥] S/PV.2848، الصفحة ٣. وللاطلاع على التفاصيل المتعلقة بإنشاء وتكوين فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال انظر الفصل الخامس.

[١٦] S/20779 وS/20782.

[١٧] S/20784.

[١٨] S/20788.

وتكلم ممثل غانا، بصفته رئيس مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن قلق المجموعة الشديد إزاء الحالة السائدة في ناميبيا التي تعرقل تحقيق أهداف القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وأشار إلى أنه بعد انقضاء أربعة أشهر على بدء العملية الانتخابية فإن هذه العملية ليست بعد حرة أو نزيهة. وأضاف أن ما تقوم به جنوب أفريقيا، من خلال الحاكم الإداري العام المعيّن من قبلها، قد قلل من نفوذ الممثل الخاص للأمين العام بدلاً من أن يساعده على أن يكون مراقباً فعّالاً. وذكر أن الشاغل الرئيسي الأول للمجموعة هو استمرار وجود وحدة مقاومة التمرد التابعة لجنوب أفريقيا، المعروفة باسم كويفويت، وإدماج عناصر من تلك الوحدة في شرطة جنوب غرب أفريقيا بالمخالفة للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛ بالإضافة إلى أن استمرار مضايقة أهل ناميبيا بلا رادع يمكن أن يكون له أثر سلبي على انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الشاغل الرئيسي الثاني للمجموعة الأفريقية يتركز على الثغرة الموجودة في إعلان تسجيل الناخبين الذي يسمح لرعايا جنوب أفريقيا بالتسجيل والإدلاء بأصواتهم في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، في حين أن بعض مشاريع الإعلانات الأخرى تجعل عدداً كبيراً من أعضاء المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) غير مؤهلين للتسجيل أو الترشيح أو التصويت في تلك الانتخابات. وذكر أن المسألة الأخيرة التي تقلق المجموعة هي السلطة المفرطة التي تعطيها الإعلانات المختلفة للحاكم الإداري العام. وقال إن هذه هي بعض الأسباب التي جعلت المجموعة الأفريقية تخلص إلى أن خطة استقلال ناميبيا لا تنفذ بأمانة. وذكر أنه إزاء هذا الوضع غير المقبول فإن المجموعة تطلب إلى مجلس الأمن أن يعمل على وجه السرعة لكفالة الامتثال للقرار ٤٣٥ (١٩٨٧). وأضاف أن ذلك القرار يوصي، بين ما جاء به، بأن يتخذ المجلس الإجراءات التالية: اتخاذ قرار يعطي للممثل الخاص للأمين العام ولفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ككل سلطة الإشراف على الأحداث ومراقبتها، وخاصة العملية الانتخابية في ناميبيا؛ ويطلب إلى جنوب أفريقيا حل الهيكل القيادي لما تبقى من عناصر كويفويت في شرطة جنوب غرب أفريقيا وإنهاء جميع أشكال التحرش بأهل ناميبيا من جانب أفراد تلك المجموعة؛ ويستعرض جميع القوانين الحالية وجميع مشاريع الإعلانات التي تؤثر على خطة استقلال ناميبيا لكي يطلب إلى جنوب أفريقيا وإلى الحاكم الإداري العام إزالة جميع النصوص التي تميز ضد أو لصالح أي من الأطراف المعنية؛ وضمان توفير الوقت الكافي والمتساوي لجميع الأحزاب السياسية بالإذاعة والتلفزيون لأغراض الحملة الانتخابية. واختتم المتكلم كلمته قائلاً إن المجموعة الأفريقية تضع هذه المهام الصعبة والدقيقة أمام مجلس الأمن مدركة أنه هو السلطة النهائية فيما يتعلق بانتقال إقليم ناميبيا إلى الاستقلال. وقال إن الدول الأعضاء في المجموعة تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجلس لأجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا [١٩].

وتكلم ممثل مصر، متحدثاً أيضاً بصفته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، فأشار إلى أن الجمعية العامة قد أنهت بقرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) الصادر في عام ١٩٦٦ انتداب جنوب أفريقيا على الإقليم وعهدت للأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم إلى أن يحقق الاستقلال. وقال إن اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالإجماع كان تتويجاً لجهود المنظمة الساعية إلى تحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا. وذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية، شأنها شأن سائر المجتمع الدولي، قد رحبت بخطة الأمم المتحدة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق استقلال ناميبيا، إلّا أن التنفيذ الفعلي للخطة قد واجه صعوبات عديدة يمكن أن يعرقل استمرارها إجراء انتخابات حرة نزيهة أو يؤدي إلى شكل مزعزع من أشكال الاستقلال يؤدي إلى دورة لا نهاية لها من الصراع في ناميبيا وحولها تكون لها عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة وللسلام والأمن في العالم. وذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية تشارك الأمين العام وممثله في ناميبيا قلقهما العميق فيما يتعلق بتدهور حالة الأمن في الإقليم، وخاصة في المنطقة الشمالية، حيث تقوم عناصر كويفويت بأعمال استفزازية عدوانية منها القتل. وشدّد على موقف منظمة الوحدة الأفريقية الذي يرى تسريح هذه العناصر وإنهاء أنشطتها، ودعا جنوب أفريقيا إلى الاحترام التام لخطة السلام والتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذها. واختتم كلمته قائلاً إن منظمة الوحدة الأفريقية على استعداد لاستقبال ناميبيا المستقلة عضواً بها، وبذلك يكون قد سقط آخر حصن للاستعمار في القارة الأفريقية [٢٠].

وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن أسفه لقرار المجلس بعقد جلسة بشأن مسألة ناميبيا في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة من عملية الاستقلال. وقال إن هذا الإجراء سينقل العملية من نطاق الدبلوماسية الهادئة الفعّالة التي كانت تتم فيها حتى الآن. وأضاف أن اجتماع المجلس يمثل انعداماً للثقة في سلامة تقدير الأمين العام وممثله الشخصي، هذه الثقة التي تم الإعراب عنها في تاريخ لا يعود لأبعد من ٣ آب/أغسطس، كما أن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يسير كما كان متوقعاً على الرغم من بعض العقبات المتبقية. وقال إن الممثل الشخصي للأمين العام أشار إلى التعاون الممتاز الذي يلقاه من جنوب أفريقيا ومن المسؤولين في ناميبيا. وأشار المتكلم إلى أن الموعد الذي ينعقد فيه المجلس لبحث ''الحالة المتدهورة في ناميبيا'' كان يجب أن يكون ١ نيسان/أبريل عندما أمر قادة (سوابو) قواتهم بدخول ناميبيا من أنغولا مسببين أخطر تهديد لعملية التنفيذ ومعرضين للخطر الاتفاق الثلاثي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وقال إنه طوال موجات التسلل التي قامت بها سوابو، قامت جنوب أفريقيا، بالاتفاق مع الأطراف الأخرى في الاتفاق الثلاثي، باتخاذ خطوات عملية للحدّ من هذا التهديد واستمرت في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ خطة التسوية. وناشد مجلس الأمن أن يضمّن أي قرار قد ينظر فيه ما يكفل ألّا تعود سوابو إلى القيام مرة أخرى بتغلغل عسكري في ناميبيا. وشدّد على أنه على الرغم من هذه الشواغل الخطيرة والمشروعة، فإن سحب جنوب أفريقيا وحدات الدفاع التابعة لها قد تم قبل موعده المحدد، وتم تسريح القوات الإثنية وتصفية هياكلها القيادية كما هو مطلوب في خطة التسوية. وأضاف أن الحاكم الإداري العام والممثل الخاص واصلا التفاوض بشأن الخطوات التي يتخذها الحاكم الإداري العام، بما في ذلك إلغاء التشريعات التمييزية، وإصدار قانون تسجيل الناخبين، وإطلاق سراح المسجونين ''السياسيين'' المحتجزين في ناميبيا. وأضاف أن الحاكم الإداري العام اتخذ خطوات للحدّ من التهديد الذي يدعى أنه ماثل في وجود وحدة مكافحة التمرد السابقة التابعة لجنوب أفريقيا وهي كويفويت. وأضاف أنه أخذ بنفس الجدية التزامه بالمحافظة على القانون والنظام، وخاصة إزاء الشواغل التي أعرب عنها سكان ناميبيا فيما يتعلق بتسلل عناصر مسلحة معينة تابعة لجيش التحرير الشعبي لناميبيا إلى شمال ناميبيا. كما ادعى في هذا الصدد أن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لم ينهض على وجه كامل بمسؤوليته فيما يتعلق برصد أعمال التخويف. وذكر أن التسوية تقتضي

[١٩] S/PV.2876، الصفحات ٣ - ٢١.

[٢٠] المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ - ٢٨.

من الممثل الخاص ”اتخاذ خطوات لضمان عدم القيام بالتخويف أو التدخل في العملية الانتخابية من أي مصدر“. وكررت جنوب أفريقيا مطالبتها بالالتزام التام بهذا النص. واختتم قائلاً إن المجلس والأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ملتزمون بكفالة أن تتقيد سوابو نصاً وروحاً بالتزاماتها المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وملتزمون أيضاً بإقناع شعب ناميبيا بأنه ملتزم وقادر على الوفاء بذلك الالتزام [٢١].

وتكلم ممثل زمبابوي، بصفته رئيس مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن القرار الخاص بطلب اجتماع المجلس قد اتخذ بعد دراسة متأنية. وأضاف أنه على مدى ما يزيد عن أربعة أشهر ظلت المجموعة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز تقاوم الضغط عليها لاتخاذ هذا القرار لأنها لم تكن تريد القيام بأي شيء يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية التنفيذ. على أنه أضاف أنه يعتقد أن الوقت مناسب لاجتماع المجلس رسمياً لاستعراض هذه العملية وإعلان رأيه بشأن الحالة الراهنة. وذكر أن الأمين العام قد أشار إلى أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتضمن أحكاماً لا تمتثل لها جنوب أفريقيا. وقال إنه على الرغم من أن الأمين العام وممثله الشخصي بذلا جهوداً كبيرة لتصحيح الوضع فإنهما لم يحققا نجاحاً كاملاً. وأضاف أن عضلات المجلس ضرورية الآن لاستكمال هذه المهمة. وقال إن عدم سير الأمور كما ينبغي في ناميبيا ليس صدفة ولكنه نتيجة تدبير. وذكر أن جنوب أفريقيا ربما تكون قد دفعتها الأحداث إلى الخروج من ناميبيا ولكنها مصممة على أن تبقي ناميبيا دولة عميلة يحكمها نظام عميل. ومن رأيه أن جنوب أفريقيا حاولت أن تحرم سوابو من أغلبية الثلثين في الجمعية التأسيسية – وذلك إلى حد كبير عن طريق التخويف وتزييف الانتخابات – حتى لا تكون الجمعية قادرة على وضع دستور لناميبيا يحقق للبلد الاستقلال الحقيقي عن جنوب أفريقيا. وإذا ما فشلت جهودها في ترتيب هذه النتيجة عن طريق الانتخابات، فإن لديها مجموعة كاملة من خطط زعزعة الاستقرار للإبقاء على ناميبيا ضعيفة وتابعة وغير مستقلة. وذكر أنه على الرغم من أن القوات الإقليمية لجنوب غرب أفريقيا قد تم نظرياً تسريحها، فإنها ما زالت في الواقع على حالها تماماً ويمكن إعادة تعبئتها خلال ساعات. وأضاف أن جنوب أفريقيا عرضت كذلك سحب كويفويت وحصرها في مكان واحد على حين أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يدعو إلى تسريح هذه القوات وتصفية هيكلها القيادي. وقال إن كلا الأمرين هما آليتان لزعزعة استقرار حكومة ناميبيا في المستقبل وللتخويف خلال عملية الانتخاب. وأشار إلى أن الحاكم الإداري العام رفض إلغاء جميع القوانين التمييزية والتقييدية أو إصدار عفو عام عن جميع المحتجزين من أعضاء سوابو كما يقضي به القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، كما فشل في اختبار الحياد لأنه لم يكفل التغطية المتوازنة من جانب وسائل الإعلام. وأصر على أنه يتعين على جنوب أفريقيا أن تصحح هذه الأمور إذا أريد أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا. وأكد للأمين العام التأييد الكامل من جانب بلدان عدم الانحياز لجهوده التي يبذلها لتصحيح الوضع الحرج السائد. على أنه شدّد على أن المسؤولية الرئيسية هي مسؤولية مجلس الأمن، وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار المقدّم من مجموعة عدم الانحياز، وهو المشروع الذي يكرر الأحكام التي تدعو جنوب أفريقيا إلى الامتثال لتعهداتها بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويطلب تزويد الأمين العام بالموارد الكافية [٢٢].

وانضم عدد من المتكلمين إلى بيان رئيس مجموعة الدول الأفريقية [٢٣]. وذكروا أنهم يشاطرون المجموعة شواغلها ويؤيدون توصياتها بأن يقوم المجلس باتخاذ إجراء.

كذلك أعرب آخرون عن قلق حقيقي لعدم امتثال جنوب أفريقيا لأحكام معينة من القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأبرزوا المشاكل الأمنية الناجمة عن سوء تصرف الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة لجنوب أفريقيا مما يهدد إجراء انتخابات حرة نزيهة في ناميبيا [٢٤]. وطالبوا المجلس باتخاذ تدابير مناسبة تكفل النجاح في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا.

على أن بعض المتكلمين الآخرين [٢٥] ذكروا أنهم، مع مشاطرتهم لنفس الشواغل، يرحبون، كخطوة إيجابية، بما أعلنه الحاكم الإداري العام من أن عناصر كويفويت السابقة سيتم استبعادها من شرطة ناميبيا وحصرها في قاعدة معينة على أن يقوم فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال برصد هذه العملية. وشدّدوا على أهمية الحياد في كل جانب من جوانب عملية الانتخابات. وسعياً إلى هذه الغاية، شدّدوا على ضرورة أن تراقب عن كثب عملية وضع قانون الانتخابات والتشريع المتعلق بالجمعية التأسيسية اللذين يجري التفاوض بشأنهما بين الممثل الخاص والحاكم الإداري العام. أما فيما يتعلق بمسؤولية مجلس الأمن فقد ذكروا أن المجلس له الدور الأول في الإشراف على عملية تنفيذ خطة التسوية وتوفير التوجيه فيما يتعلق بها، ولكن الأمين العام وممثله الخاص يتعين عليهما أن يتخذا القرارات اليومية المتعلقة بتفاصيل التنفيذ. وأضاف أنه ينبغي للمجلس أن يمنحهما السلطة اللازمة للنهوض بمهمتهما الصعبة وليس تعقيدها.

وتكلم رئيس مجلس الأمن، بصفته ممثلاً للجزائر، فقال إنه بعد انقضاء ستة أشهر على اعتماد القرار ٦٣٢ (١٩٨٩) لا تزال جنوب أفريقيا تبذل كل ما في وسعها لاستمرار سيطرتها على ناميبيا. ويتعين على المجلس أن

---

[٢١] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ - ٤٧.

[٢٢] S/PV.2881، الصفحات ٨-٢٣.

[٢٣] للاطلاع على نصوص البيانات ذات الصلة، انظر: S/PV.2877، الصفحة ٢٦ (نيجيريا)؛ والصفحات ٢٩ - ٣١ (الكاميرون)؛ والصفحة ٤٢ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ وS/PV.2878، الصفحات ١٢ - ١٤ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٧ (كولومبيا)؛ والصفحات ٢٦ - ٢٨ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٣٦ و٣٧ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٤٨ (بوروندي)؛ وS/PV.2879/، والصفحة ٦ (الكونغو)؛ والصفحة ١٧ (باكستان)؛ والصفحة ١٨ (نيبال)؛ والصفحات ٢٤ - ٢٧ (السنغال)؛ والصفحة ٣٤ (الصين)؛ والصفحتان ٥٣ و٥٤ (أوغندا)؛ وS/PV.2881، والصفحتان ٦ و٧ (أفغانستان).

[٢٤] S/PV.2876، الصفحات ٣١ - ٣٦ (زامبيا)؛ وS/PV.2877، الصفحات ٦ - ١٠ (أنغولا)؛ والصفحات ١١ - ١٥ (إثيوبيا)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (البرازيل)؛ والصفحات ٤٣ - ٤٧ (مالي)؛ وS/PV.2878، الصفحات ٦ - ١٠ (كوبا)؛ والصفحات ٢١ - ٢٤ (يوغوسلافيا)؛ والصفحات ٣٨ - ٤١ (الهند)؛ والصفحات ٤٢ - ٤٥ (بنغلاديش)؛ وS/PV.2879، الصفحات ٢٨ - ٣٢ (الاتحاد السوفياتي)؛ والصفحات ٤٤ - ٤٧ (نيكاراغوا)؛ وS/PV.2880، الصفحات ١٤ - ١٦ (موريتانيا).

[٢٥] S/PV.2878، الصفحات ٢٩ - ٣٣ (كندا)؛ وS/PV.2879، والصفحات ٣٦ - ٣٨ (فرنسا)؛ والصفحات ٣٨ - ٤١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤٢ و٤٣ (المملكة المتحدة)؛ وS/PV.2880، والصفحتان ٤ و٥ (جمهورية ألمانيا الاتحادية).

يستجيب بطريقة حاسمة لنداء أفريقيا، وذلك بطرق مثل إصدار تحذير واضح لسلطات جنوب أفريقيا بأن خطة الأمم المتحدة واجبة التنفيذ برمتها [٢٦].

وفي الجلسة ٢٨٨٢ التي عقدها المجلس في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩، وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار منقح مقدم من إثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا [٢٧]. كما وجّه انتباههم إلى رسالتين: رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين؛ ورسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٨].

وتكلم ممثل المملكة المتحدة قبل إجراء التصويت فقال إن وفده لديه شكوك قوية فيما يتعلق بحياد مشروع القرار. وقال إنه على الرغم من أن أكثر من طرف من أطراف الخطة قد أخل بها، فإن فقرة المنطوق ١ تشير إلى طرف واحد على وجه التخصيص وهو جنوب أفريقيا. وأضاف أن وفده يفترض أن هذا مجرد اعتراف بالمسؤوليات الخاصة التي تتحملها جنوب أفريقيا بمقتضى خطة التسوية. وقال إنه على هذا الأساس، وإبقاء على الإجماع الذي يعطي قرارات المجلس قوة خاصة، فإن وفده سوف يصوت مؤيداً مشروع القرار المنقح [٢٩].

وعندئذ طرح مشروع القرار المنقح للتصويت وتم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ٦٤٠ (١٩٨٩)، ونصه كما يلي:

إن مجلس الأمن،

وقد استعرض بشكل نقدي عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ منذ بدئها، وإذ يلاحظ بقلق أنه لا يتم الامتثال لأحكامه بشكل كامل،

وإذ يشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن عمليات التخويف والمضايقة الواسعة النطاق للسكان المدنيين، ولا سيما من قِبَل عناصر كويفويت في قوات الشرطة لأفريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ يسلّم بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بهدف الاضطلاع بمسؤولياته على الرغم من العراقيل الموضوعة في طريقه على هذا النحو،

وإذ يشير إلى ويؤكد من جديد جميع قراراته بشأن مسألة ناميبيا، ولا سيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ و٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩،

وإذ يكرر التأكيد على أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب أن ينفذ بصيغته الأصلية والنهائية، لكي تتوافر في ناميبيا الظروف التي تتيح للشعب الناميبي الاشتراك، في حرية ودون تخويف، في العملية الانتخابية تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها، بما يؤدي إلى تحقيق استقلال مبكر للإقليم،

وإذ يشير إلى ويؤكد من جديد التزامه الثابت بإنهاء استعمار ناميبيا عن طريق إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها، يشارك فيها شعب ناميبيا دون تخويف أو تدخل،

١ - يطالب بأن تتقيد جميع الأطراف المعنية، ولا سيما جنوب أفريقيا، تقيّداً دقيقاً بأحكام القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٣٢ (١٩٨٩)؛

٢ - يطالب أيضاً بتسريح جميع القوات شبه العسكرية والقوات الإثنية ووحدات المغاوير، ولا سيما كويفويت (Koevoet)، وكذلك تفكيك هياكلها القيادية حسبما يقضي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الحالة الفعلية على الطبيعة بغية تحديد مدى كفاية العنصر العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بالنسبة إلى قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته على النحو المأذون به بموجب القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٣٢ (١٩٨٩) وأن يبلغ مجلس الأمن بالنتيجة؛

٤ - يدعو الأمين العام إلى استعراض مدى كفاية عدد عناصر شرطة الرصد وذلك للاضطلاع بالعملية اللازمة لإجراء أية زيادة مناسبة قد يراها ضرورية لاضطلاع الفريق بمسؤولياته على نحو فعّال؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام، عند قيامه بالإشراف على العملية الانتخابية ومراقبتها، أن يكفل اتفاق جميع التشريعات المتعلقة بالعملية الانتخابية مع أحكام خطة التسوية؛

٦ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام كفالة أن تتفق جميع الإعلانات مع قواعد السلوك المقبولة دولياً لإجراء انتخابات حرة وعادلة، ولا سيما كفالة أن يحترم الإعلان المتعلق بالجمعية التأسيسية الإرادة السيادية لشعب ناميبيا؛

٧ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل الالتزام بالحياد الدقيق في توفير تسهيلات الإعلان، وخصوصاً في الإذاعة والتلفزيون، لجميع الأطراف من أجل نشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات؛

٨ - يناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام في تنفيذ خطة التسوية؛

٩ - يعرب عن تأييده التام للأمين العام في الجهود التي يبذلها لضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والنهائية، ويطلب إليه أن يقدم إلى المجلس قبل نهاية أيلول/سبتمبر تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.

وتكلم ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت فقال إن وفده يسره أن يكون بوسعه الانضمام إلى اعتماد القرار بالإجماع، وهو ما يمثل حلاً وسطاً بين المواقف القوية المتعددة فيما يتعلق بناميبيا. وذكر أنه يفعل ذلك إيماناً منه بأن الوحدة في تأييد الأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ضرورية لنجاح التسوية في ناميبيا. وأضاف أن المفهوم لدى بلده، استناداً إلى المشاورات التي أجريت مؤخراً، أن أي قرار بشأن إرسال أفراد مدنيين إضافيين إلى الفريق سيتخذ، حسبما جرى عليه العمل، بواسطة الأمين العام بالتشاور مع المجلس [٣٠].

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٨٦): القرار ٦٤٣ (١٩٨٩)

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن تنفيذ القرار ٦٤٠ (١٩٨٩) المتعلق بمسألة ناميبيا [٣١]. ويتناول التقرير المسائل

[٢٦] S/PV.2881، الصفحات ٣٤ - ٤١.

[٢٧] S/20808/Rev.1.

[٢٨] S/20803 وS/20810.

[٢٩] S/PV.2882، الصفحة ٤.

[٣٠] المرجع نفسه، الصفحة ٦.

[٣١] S/20883 وAdd.1 بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (تشتمل الإضافة على تقرير بعثة الأمم المتحدة المعنية بالمحتجزين التي أوفدها الممثل الخاص للأمين العام إلى أنغولا وزامبيا في الفترة من ٢ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩).

المختلفة التي أثيرت في القرار، بما فيها تسريح جميع القوات شبه العسكرية والقوات الإثنية ووحدات المغاوير؛ ومدى كفاية العنصر العسكري ومراقبي الشرطة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال؛ ومدى اتفاق قانون الانتخابات مع خطة التسوية؛ ومدى مقبولية مشروع القانون المتعلق بالجمعية التأسيسية؛ وحياد وسائل الإعلام. كذلك تناول التقرير بعض الجوانب الهامة الأخرى المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية وهي: مسألة العفو؛ وإعادة المنفيين إلى أوطانهم؛ وإطلاق سراح المسجونين والمحتجزين السياسيين؛ وإلغاء القوانين التقييدية والتمييزية التي أوصى الأمين العام فيما يتعلق بها بإلغاء الإعلان AG 8 الذي أنشأ نظاماً للإدارة الإثنية؛ وتسجيل الناخبين؛ ومدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية. وأشار الأمين العام في ملاحظاته الختامية إلى أن التزام الأحزاب بشروط خطة التسوية لم يكن التزاماً كاملاً في بعض المجالات. وقال إنه ما زالت لديه شواغل فيما يتعلق بوجود أعضاء سابقين من كويفويت في شرطة جنوب غرب أفريقيا. وأشار إلى المشاكل المتعلقة بالتعاون مع مراقبي الشرطة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال والصعوبات التي واجهها الفريق في التحقق من حصر المقاتلين المنتمين إلى سوابو في قاعدة بأنغولا. وأضاف أن هذه مشاكل خطيرة، ولكن بعضها تمت تسويته أو هو بسبيله إلى التسوية. وقال إنه يسره أن يستطيع إبلاغ المجلس بأن جميع الأحزاب المعنية قد أخذت على نحو متزايد تمثل لشروط خطة التسوية وأعطته سبباً للاعتقاد بأنها ستواصل القيام بذلك. وشدّد على أن استمرار التعاون مسألة أساسية، لأسباب ليس أقلها أن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لا يملك سلطة إعمال نصوص خطة التسوية. وأضاف الأمين العام قائلاً إنه مع اقتراب الانتخابات توجد مجموعة من ''الأحزاب'' لتعاونها أهمية خاصة، وهي الأحزاب السياسية التي ستشارك في الانتخابات ومؤيدوها داخل ناميبيا وخارجها. وذكر أن مدونة قواعد السلوك التي وقّع عليها قادة الأحزاب مع ممثله الخاص لها أهميتها الأساسية من حيث إنها تبعث على الأمل في أن تجري الأحزاب الانتخابات بطريقة ديمقراطية حقاً.

وفي رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٣٢]، طلب ممثل كينيا، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الوضع الخطير في ناميبيا.

وفي الجلسة ٢٨٨٦، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أدرج المجلس في جدول أعماله، الرسالة الموجهة من ممثل كينيا. ووجّه الرئيس (كندا) نظر أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، كما وجّه نظرهم إلى عدد من الرسائل الموجهة إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩: (أ) رسائل موجهة من ممثل جنوب أفريقيا [٣٣]؛ (ب) رسالة موجهة من ممثل يوغوسلافيا [٣٤]؛ (ج) رسالة موجهة من ممثل كينيا [٣٥]؛ (د) رسالة موجهة من ممثل ماليزيا [٣٦].

وفي الجلسة ذاتها، وجّه الرئيس نظر أعضاء المجلس إلى مشروع قرار منقح قدمته إثيوبيا، والجزائر، والسنغال، وكولومبيا، وماليزيا، ونيبال، ويوغوسلافيا [٣٧]. ثم طرح المشروع للتصويت واعتمد بوصفه القرار ٦٤٣ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته ذات الصلة المتخذة بشأن مسألة ناميبيا، لا سيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ و٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ و٦٤٠ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا، الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، لا تزال الأساس الوحيد المقبول دولياً لتسوية مسألة ناميبيا سلمياً،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وفي الإضافة المدخلة عليه المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق أنه، وقد بقي أسبوع واحد قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في ناميبيا، لا يجري الامتثال لجميع أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) امتثالاً تاماً،

وإذ يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة التسوية والعقبات الباقية الموضوعة في طريق فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وكذلك ما يبذله الفريق من جهود للوفاء بمسؤولياته،

وإذ يعيد تأكيد استمرار مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا إلى أن يبلغ الشعب الناميبي استقلاله الوطني بلوغاً كاملاً،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام وبالإضافة المدخلة عليه؛

٢ - يعرب عن تأييده التام للأمين العام في جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية؛

٣ - يعرب عن وطيد عزمه على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية من أجل ضمان عقد انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها؛

٤ - يؤكد من جديد التزامه، لدى الاضطلاع بمسؤوليته القانونية المستمرة عن ناميبيا حتى نوالها الاستقلال، بأن يكفل ممارسة شعب ناميبيا، دون قيود وبصورة فعّالة، لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني الحقيقي وفقاً للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٤٠ (١٩٨٩)؛

٥ - يطالب جميع الأطراف المعنية، ولا سيما جنوب أفريقيا، بالامتثال الفوري والكامل والدقيق لأحكام القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٣٢ (١٩٨٩) و٦٤٠ (١٩٨٩)؛

٦ - يعيد كذلك تأكيد مطالبته بالتسريح الكامل لجميع ما تبقى من القوات شبه العسكرية والإثنية ووحدات المغاوير، ولا سيما قوة ''كويفويت'' وقوة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية، فضلاً عن الحل الكامل لتنظيماتها القيادية وغيرها من المؤسسات المتصلة بالدفاع حسبما يقتضيه القراران ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٤٠ (١٩٨٩)؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لضمان الاستبدال الفوري للأفراد المتبقين من قوات دفاع جنوب أفريقيا وفقاً للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٨ - يطالب بالإلغاء الفوري للقوانين والأنظمة التقييدية والتمييزية الباقية التي تعوق إجراء انتخابات حرة نزيهة، وبعدم سن قوانين جديدة من هذا القبيل ويؤيد موقف الأمين العام الذي أعرب عنه في تقريره بوجوب إلغاء إعلان AG 8؛

---

[٣٢] S/20908.

[٣٣] S/20894، S/20897، S/20899 وCorr.1، S/20910 وS/20927.

[٣٤] S/20889.

[٣٥] S/20909.

[٣٦] S/20914.

[٣٧] S/20923/Rev.1.

٩ - يدعو الأمين العام إلى أن يبقي قيد الاستعراض المستمر مسألة كفاية عدد أفراد شرطة الرصد بقصد الاضطلاع بالعملية اللازمة لإجراء أية زيادة ملائمة يراها ضرورية للوفاء بمسؤوليات فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وفاءً فعّالاً؛

١٠ - يطالب بأن تتعاون شرطة أفريقيا الجنوبية الغربية تعاوناً تاماً مع الشرطة المدنية في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب خطة التسوية؛

١١ - يكلف الأمين العام بأن يضمن اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة وفقاً لخطة التسوية للحفاظ على السلامة الإقليمية لناميبيا وأمنها من أجل ضمان الانتقال سلمياً إلى الاستقلال الوطني ومساعدة الجمعية التأسيسية في أداء المسؤوليات المنوطة بها بموجب خطة التسوية؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد خططاً مناسبة لتعبئة جميع أشكال المساعدة لشعب ناميبيا، بما في ذلك الموارد التقنية والمادية والمالية، أثناء الفترة التي تعقب انتخابات الجمعية التأسيسية وحتى بلوغ الاستقلال؛

١٣ - يناشد على وجه الاستعجال الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم، بالتنسيق مع الأمين العام، دعمها المالي والمادي والتقني السخي على الشعب الناميبي، سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعد الاستقلال؛

١٤ - يقرر، إذا لم يتم الامتثال للأحكام ذات الصلة من هذا القرار، أن يجتمع مجلس الأمن حسب الاقتضاء قبل الانتخابات لاستعراض الحالة والنظر في اتخاذ الإجراء المناسب؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.

وتحدث ممثل المملكة المتحدة بعد إجراء التصويت فذكر أنه لا تزال ثمة شكوك تساور وفده إزاء صيغة القرار الذي اتخذ للتو، وأنه كان يفضل صيغة أبسط وأكثر مباشرة. وافترض أن اللغة المستعملة في الفقرة ٥ شكّلت اعترافاً بالمسؤوليات الخاصة التي ينبغي أن تضطلع جنوب أفريقيا خلال فترة انتقال ناميبيا إلى الاستقلال. إلّا أن ذلك لا يقلل من مسؤولية الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة التسوية. وأضاف أن أولوية المجلس ينبغي أن تكون الوقوف صفاً واحداً خلف الأمين العام وممثله الخاص في جهودهما الرامية إلى كفالة نجاح تلك الخطة. ولذلك السبب فقد صوتت المملكة المتحدة لصالح القرار [٣٨].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن وفده انضم إلى الإجماع على اعتماد القرار انطلاقاً من شعوره القوي بأن الأمين العام وممثله الخاص وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال يستحقون الدعم الكامل والثابت للمجلس مع بدء عملية الانتخابات في ناميبيا. بيد أنه أعرب عن أمله في أن يوضح فهمه لبعض المسائل التي تناولها القرار، وقال إن من الصحيح أن أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم ينفذها الأطراف بالكامل. فعلى سبيل المثال، لم تقدم المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) حتى ذلك التاريخ رواية كاملة عن مصير الناميبيين الذين تحتجزهم في المنفى. ودعاها إلى القيام بذلك وإلى حسم غيرها من المسائل المتعلقة بالتقيّد بخطة الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى رحب بتفكيك الهياكل القيادية لقوة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية، وبالخطوات التي اتخذت لتسريح ما تبقى من أفراد كتائب كويفويت في شرطة أفريقيا الجنوبية الغربية. كما أكد على أهمية مدونة قواعد السلوك التي وقعت عليها الأحزاب الناميبية، وضرورة الحاجة إلى ضمان عدم سن قوانين في تلك الفترة من شأنها التشكيك في سلامة الانتخاب. وشدّد أيضاً على تأييد وفده بيان الأمين العام تأييداً كاملاً، بصيغته التي أقرها المجلس في القرار ٦٣٢ (١٩٨٩)، الذي يفيد بأن خطة الأمم المتحدة لناميبيا شملت الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها الأطراف منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأن هذه الاتفاقات والتفاهمات ما زالت ملزمة للأطراف. وفي الختام شدّد على أن المسؤولية الرئيسية عن الأمن في ناميبيا في إطار خطة الأمم المتحدة للتسوية تقع على عاتق الحاكم العام حتى نيل الاستقلال [٣٩].

ولاحظ ممثل البرازيل، أنه بات من الواضح بصورة متزايدة مع اقتراب موعد الانتخابات أن بعض الجوانب الأساسية للحياة الإدارية والسياسية في ناميبيا في مرحلة ما بعد الانتخابات لم تشملها الاتفاقات القائمة بصورة كافية. ومن ثم يثور التساؤل عن كيفية تعامل مجلس الأمن مع الحالة بطريقة تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وكذلك الانتقال إلى الاستقلال على نحو سلمي وسلس. وأعرب عن اعتقاد البرازيل بأنه ينبغي للمجلس النظر بصورة جادة في الجانب الثاني من عملية الاستقلال، وأن يبقى على أهبة الاستعداد حتى الانتهاء من العملية بشكل كامل [٤٠].

وذكر ممثل كولومبيا أن بلدان عدم الانحياز، بما فيها بلده، التي قدمت مشروع القرار، ليست متفائلة بالقدر الذي عليه بلدان أخرى بشأن الحالة في ناميبيا. فليس واضحاً، على سبيل المثال، ما إذا كانت حكومة جنوب أفريقيا تريد فعلاً الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتسريح القوات شبه العسكرية في ناميبيا. وفضلاً عن ذلك، أعرب عن قلق وفده من أن الأحكام المنظمة للانتخابات لم تصدر إلّا قبل أيام قليلة، مع أن موعد الانتخابات هو الأسبوع التالي. وقال إن بلدان عدم الانحياز يساورها نفس القلق الذي أعرب عنه ممثل البرازيل فيما يخص الطريقة التي ستدار بها ناميبيا ابتداءً من لحظة التصديق على الانتخابات وحتى إعلان الاستقلال؛ وقال إن بلدان عدم الانحياز مستعدة لسد أي ثغرة من الثغرات الموجودة [٤١].

المقرر المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩: بيان من الرئيس

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ القرار ٦٤٣ (١٩٨٩) [٤٢]. وذكر أن الحالة العامة في كافة أرجاء ناميبيا بقيت هادئة وأن الترتيبات التي اتخذت لإجراء الانتخابات من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بإشراف الأمم المتحدة ومراقبتها قطعت شوطاً كبيراً. ورأى، بعد إجراء تقييم بالغ العناية للحالة، أن ممثله الخاص خلص إلى الإعراب عن رضاه، بشكل عام، من توافر الظروف التي سمحت بإجراء انتخابات حرة نزيهة في ناميبيا. واستناداً إلى جميع المعلومات التي توافرت لدى الأمين العام، فإنه أيّد الاستنتاج الذي خلص إليه ممثله. لكنه حذر من أن الوضع، لا يزال حرجاً لا سيما في بعض مناطق البلد. ودعا الأطراف المعنية

[٣٨] S/PV.2886، الصفحات ٦ - ٨.

[٣٩] المرجع نفسه، الصفحات ٨ - ١٢.

[٤٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ - ١٥.

[٤١] المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و١٧.

[٤٢] S/20943.